جامعة محمد لمين دباغين –سطيف 2-

كلية الحقوق و العلوم السياسية

فرقة بحث حول: " حقوق الانسان في ظل التكنولوجيا الحديثة"

ضمن مخبر:

" تطبيقات التكنولوجيا الحديثة على القانون"

دعوة لاستكتاب جماعي ذو ترقيم دولي موسوم بعنوان:

# " الاتجار بالبشر و استغلال المهاجرين

# في ظل التشريع الجزائري و الاتفاقيات الدولية"

المدير الشرفي للكتاب الجماعي: أ.د/بن عراب محمد- عميد كلية الحقوق و العلوم السياسية –سطيف2

رئيس مشروع الاستكتاب الجماعي: د/ مهني وردة

رئيس اللجنة العلمية: أ.د/ روابح فريد - د/مهني هبة

الإشراف العام للمشروع : د/ عفان يونس

رئيس اللجنة التنظيمية : د/ لرقط سميرة

## أولا: ديباجة الكتاب:

ان جريمة الاتجار بالبشر تُعدُّ أقصى حدود الانتهاك للكرامة الانسانية، وتمثل الطفرة النوعية في مجال الاستغلال غير العقلاني للفرد، و هي من الجرائم خطيرة الأثر على الفرد و المجتمع . ليس هذا فقط بل خطرها يهدد الأمن الدولي و الأمن القومي على حد سواء، فهي تؤدي الى اهدار قيمة الإنسان حيث تجعله يباع و يشترى مثله في ذلك مثل السلع و المنتجات، ثم ان هذه الجريمة تقوض اركان الدولة سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا و أمنيا، و ان كان الاتجار بالبشر ليس بالحديث و انما يعد فعلا قديما عرفته البشرية منذ القدم في شكل الرق و العبودية، فان التطور التكنولوجي و العلمي ساعد في الوقت الحاضر على انتشاره على نطاق واسع، و بأساليب جديدة و صور مستجدة، خاصة مع تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حتى اصبح يشكل ثالث أكبر تجارة في العالم بعد تجارة السلاح و المخدرات، تجارة موضوعها استغلال الاطفال و النساء و أعضاء الجسم البشري، و أصبح يشكل تهديدا عالميا يمارس من قبل جماعات اجرامية دولية في غاية التنظيم و القوة و السطوة.

لم يقف المجتمع الدولي ساكنا امام هذه الجريمة التي تهدد كيانه، و انما بادر الى عقد اتفاقيات دولية أهمها البروتوكول الخاص بمنع و قمع و معاقبة الاتجار بالأشخاص سواء الأطفال أو النساء لسنة 2000، و الذي تطرق لهذه الجريمة بنوع من التفصيل و التدقيق، أما على المستوى الداخلي، فقد سارعت الدول الى تجريم الاتجار بالبشر في قوانين العقوبات أو قوانين خاصة.

و ترتبط جريمة تهريب المهاجرين بجريمة الاتجار بالبشر من ناحية أن تهريب المهاجرين ينتهي غالبا بالإتجار بهم و تلتقي الجريمتان في أن كلاهما يعد من أهم نشاطات الجماعات الإجرامية المنظمة، و لأجل ذلك تم اعتماد بروتوكولين مكملين لاتفاقية باليرمو لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000، و هما بروتوكول منع و قمع الاتجار بالأشخاص خاصة النساء و الأطفال، و بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، فنقل الاشخاص و تهجيرهم يعتبر من أبرز وسائل الاتجار بهم، حيث يستعين تجار البشر بأساليب التهجير القسري أو الطوعي لتنفيذ تجارتهم، و بالتالي تعتبر هذه الجريمة نوعا من أنواع جرائم تهريب المهاجرين، و قد تتحول هذه الأخيرة الى اتجار بالبشر سواء بنية مسبقة أو دون عزم و تخطيط مسبق.

و لم تكن الجزائر بمنأى عن هذه الجريمة، فقد صنفت مرتين في كتابة الدولة الامريكية ، مرة كدولة مستقبلة و مرة كدولة عبور، لذا عملت على الانضمام الى مختلف الاتفاقيات الدولية الرامية الى مكافحة هذه الجريمة، و قامت بتجريم الاتجار بالأشخاص في تعديل قانون 2009 المعدل و المتمم، و

الذي تضمن القسم الخاص بجريمة الاتجار بالأشخاص ( القسم الخامس منه )، و لكن جاء القانون **04-23** المُؤرّخ في 17 شوال 1444 هـ الموافق 7 مايو 2023 م المتعلّق **بالوقاية من الاتجار بالبشر ومكافحته** (ج ر عدد 32 في 09 مايو 2023م)، وهو القانون الذي أخرج جرائم الاتجار بالبشر من قانون العقوبات بإلغاء القسم الخامس مكرّر المعنون ب" **الاتجار بالأشخاص** " من الفصل المتعلّق بالجنايات والجنح ضد الأشخاص، حيث أنّ هذا القسم الخامس مكرّر قد سبق إدراجه في قانون العقوبات سنة2009 بموجب القانون 09-01 في 28 صفر 1430 هـ الموافق 25 فبراير (ج ر عدد 15 في 08 مارس 2009م) يعالج جرائم الاتجار بالأشخاص ضمن المواد 303مكرر4 إلى 303 مكرّر15 .

كما أدرج القسم الخامس مكرر2 في قانون العقوبات ينظم **جرائم تهريب المهاجرين** في المواد 303مكرر30 إلى 303 مكرّر41 ، لكن المشرّع أبقى على هذا القسم في قانون العقوبات ولم يجعل لتهريب المهجرين قانون مستقلاً. ونفس الموقف بالنسبة لجرائم الاتجار بالأعضاء في القسم الخامس مكرّر1.

## ثانيا: أهمية الموضوع

إن البحث في الآليات الدولية والوطنية لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر و استغلال المهاجرين غير الشرعيين يحتل أهمية بالغة على الصعيد النظري والعملي، فأما على الصعيد النظري فقد صدرت العديد من الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية التي تجرم الاتجار بالبشر بمختلف صوره خاصة مع انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية و استغلال المهاجرين غير الشرعيين، نحاول تسليط الضوء عليها و دراستها بنوع التفصيل للتعرف على مضمون الجريمة و اركانها و فاعليها و ضحاياها ، وأما على الصعيد العملي فقد أوجدت بعض الدول من خلال ما أصدرته من تشريعات سبلا لمكافحة هذه الجريمة نتج عن تطبيقها على أرض الواقع الى الحد من هذه الجريمة وتقديم المعونة لضحاياها.

## ثالثا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على جريمة الاتجار بالبشر و استغلال المهاجرين، و بيان مفهومها و أركانها و ضحاياها ، و تمييزها عن بعض الجرائم المشابهة لها، كما تهدف الدراسة الى ابراز مدى الاهتمام الذي أولته الجزائر لحماية حقوق الإنسان بصفة عامة و حقوق المهاجرين غير الشرعيين خصوصا، و حماية ضحايا هذه الجريمة و مكافحتها و مدى مواكبتها للجهود الدولية المبذولة خاصة بروتوكول منع و قمع و معاقبة الاتجار بالأشخاص خاصة النساء و الأطفال لعام 2000، مع البروتوكولين الإضافيين لها، مع التركيز على سبل الوقاية و حماية الضحايا.

## رابعا: اشكالية الكتاب:

ان جريمة الاتجار بالبشر هي جريمة ضد الإنسانية، و تعد من أخطر الجرائم في العالم حيث تنطوي على انتهاك لحقوق الإنسان وكرامته واستغلال للبشر ، فهي جريمة منظمة عابرة للحدود الوطنية وهي شكل من أشكال العبودية الحديثة. فقد تم حرمان الأشخاص الذين وقعوا ضحاياها من حقوقهم الأساسية، الخاصة بهم وأكثر فئة يتم استغلالها هي النساء والأطفال خاصة من المهاجرين غير الشرعيين، و يشمل هذا الاستغلال للضحايا الاعتداء الجنسي، والإيذاء الجسدي، والصدمات النفسية بسبب الأعمال القاسية الشديدة التي تمارس تجاههم، واستخدام القوة أو الإكراه، وإجبارهم على الانغماس في الأنشطة الجنسية والدعارة القسرية، ومصادرة وثائق هويتهم في بلد المنظمة الإجرامية، ومعاملتهم معاملة غير إنسانية، وحرمانهم من حقوقهم الأساسية في العيش بكرامة.

إذن نحاول من خلال هذه التظاهرة العلمية البحث في كل ما سبق الإشارة إليه انطلاقا من الإشكالية المحورية التالية:

**إلى أي مدى تمكن التشريع الجزائري في تفاعله مع الاتفاقيات الدولية من توفير اطار قانوني و مؤسساتي متكامل لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر و حماية المهاجرين من الاستغلال، و ماهي التحديات التي ما تزال تعيق تجسيد هذه الحماية على أرض الواقع؟**

## محاور الكتاب :

**المحور الاول: الاطار المفاهيمي و الحقوقي**

-التعريف بالإتجار بالبشر و استغلال المهاجرين: الأبعاد القانونية و الاجتماعية

-الجذور و الأسباب المؤدية الى تفشي الظاهرة

- الصور المعاصرة لجرائم الاتجار بالبشر و أساليب ارتكابها

- العلاقة بين حقوق الإنسان و جرائم الاتجار بالبشر

**المحور الثاني: الابعاد الاجتماعية و الاقتصادية**

- الآثار الاجتماعية و النفسية على ضحايا الاتجار بالبشر
- العلاقة بين الهجرة غير الشرعية و استغلال المهاجرين.
- العوامل الاقتصادية و التنموية كخلفية للظاهرة

**المحور الثالث: الاطار القانوني الوطني**

- تطور السياسة الجنائية الجزائرية في مواجهة الاتجار بالبشر .
- الحماية القانونية للمهاجرين في التشريع الجزائري
- دور القضاء الجزائري في مكافحة استغلال المهاجرين

**المحور الرابع: الإطار الدولي و الإقليمي**

- الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر ( بروتوكول باليرمو- اتفاقيات العمل الدولية..)
- الاتفاقيات الاقليمية الافريقية و العربية و دورها في حماية المهاجرين.
- التزامات الجزائر في اطار الانضمام للمواثيق الدولية.

**المحور الخامس: الآليات المؤسساتية**

- دور الهيئات الوطنية في مكافحة الظاهرة
- التعاون الأمني و القضائي بين الجزائر و الدول الأخرى.
- دور المنظمات الدولية و الإقليمية غير الحكومية.

**المحور السادس: الاستراتيجيات و الآفاق المستقبلية**

- السياسات العمومية الجزائرية للوقاية و الحماية.
- دور المجتمع المدني و الإعلام في التوعية و المكافحة
- نحو مقاربة شاملة: أفاق تعزيز الحماية القانونية لضحايا الاتجار بالبشر و المهاجرين

| أعضاء اللجنة العلمية: | | |
|---|---|---|
| أ/د بودوخة ابراهيم | جامعة سطيف 2 | تخصص : شريعة اسلامية |
| أ.د/ خلاف وردة | جامعة سطيف 2 | تخصص : قانون عام |
| أ/د خرشي الهام | جامعة سطيف 2 | تخصص : قانون عام |
| أ/د غبولي منى | جامعة سطيف 2 | تخصص : قانون دولي |
| أ.د/كوسام أمينة | جامعة سطيف 2 | تخصص : قانون خاص |
| أ/د. صفو نرجس | جامعة سطيف 2 | تخصص : قانون دولي |
| أ/د باطلي غنية | جامعة سطيف 2 | تخصص : قانون خاص |
| أ/د عوابد شهرزاد | جامعة سطيف 2 | تخصص : قانون عام |
| أ/د ثوابتي ريمة سرور | جامعة سطيف 2 | تخصص : قانون خاص |
| أ/د سميحة لعقابي | جامعة سطيف 2 | تخصص : قانون عام |
| أ/د سقني فاكية | جامعة سطيف2 | تخصص حقوق الانسان و الحريات الاساسية |
| أ/د بشير شريف شمس الدين | جامعة سطيف 2 | تخصص : قانون عام |
| أ.د/معيزة رضا | جامعة سطيف 2 | تخصص: قانون جنائي |
| د/مبي وردة | جامعة سطيف2 | تخصص حقوق الانسان و الحريات الاساسية |
| د/ زيري وهيبة | جامعة سطيف 2 | تخصص : حقوق الانسان و الامن الانساني |
| د/منصوري رؤوف | جامعة سطيف 2 | تخصص: حقوق الانسان و الأمن الانساني |
| د/مخلوفي خضرة | جامعة سطيف2 | تخصص حقوق الانسان و الحريات الاساسية |
| د/ لعموري سعيدة | جامعة سطيف 2 | تخصص : قانون عام |
| د/عفان يونس | جامعة سطيف2 | تخصص: حقوق الانسان و الحريات الأساسية |
| د/ فارس بوبكر | جامعة سطيف 2 | تخصص: قانون خاص |
| د/ ذيب زكرياء | جامعة سطيف 2 | تخصص: قانون خاص |
| د/بوصبيع ريمة | جامعة سطيف2 | تخصص: قانون البيئة |
| د/ رمازنية سفيان | جامعة سطيف 2 | تخصص : قانون خاص |
| د/قنوفي وسيلة | جامعة سطيف2 | تخصص: قانون عام |
| د/واسع حوريه | جامعة سطيف 2 | تخصص : قانون دولي |
| د/ بن دعاس سهام | جامعة سطيف 2 | تخصص : قانون عام |
| د/ كعرار سفيان | جامعة سطيف 2 | تخصص : حقوق الانسان و الأمن الانساني |
| د/رمضاني مسيكة | جامعة سطيف 2 | تخصص : قانون عام |
| د/لعجاج عبد الكريم | جامعة سطيف 2 | تخصص : قانون عام |
| د/بن عبيد سهام | جامعة سطيف1 | تخصص: قانون جنائي |
| د/ قاسم لامية | جامعة سطيف 2 | تخصص : قانون دولي |
| د/ دربال مديحة | جامعة سطيف 2 | تخصص : قانون دولي |
| د/حمود صبرينة | جامعة سطيف 2 | تخصص : قانون البيئة |
| د/ حسام مريم | جامعة سطيف 2 | تخصص : حقوق الانسان و الحريات الاساسية |
| د/زراري حبيبة | جامعة سطيف 2 | تخصص : حقوق الانسان و الحريات الاساسية |
| د/ بلهول زكية | جامعة سطيف 2 | تخصص : حقوق الانسان و الحريات الاساسية |
| د/جودي زينب | جامعة سطيف 2 | تخصص : قانون دولي |

## شروط المشاركة:

- ان يتسم موضوع البحث بالأصالة و الجدية و الحداثة و ألا يكون قد سبق المشاركة به أو نشره من قبل.
- أن يكون موضوع البحث ضمن أحد محاور الكتاب و يخدم أهداف الموضوع.
- يكتب البحث وفق أصول المنهجية العلمية المتعارف عليها، مع وجوب تضمينها ملخصين بكلمات مفتاحية ، و يكون أحدهما باللغة العربية و آخر باللغة الأجنبية .
- يجب ألا تقل عدد صفحات البحث عن 12 صفحة، و لا يزيد عن 20 صفحة، و يكتب التهميش في آخر المداخلة بطريقة آلية.
- يكتب البحث بصيغة word و بخط Sakkal Majalla حجم 16 باللغة العربية في المتن ، و بخط Times New Roman للغة الأجنبية حجم 14، و تكتب الهوامش في نهاية البحث بحجم 12 مع المحافظة على نوعي الخطين.
- تقبل المداخلات الفردية فقط، و تخضع جميعها للتحكيم و المراجعة قبل اعتمادها بشكل نهائي ضمن المحاور المحددة.
- ضرورة التزام الباحث بقالب الكتاب بعد قبول البحث.
- لا تقبل الا البحوث التي تم ارسالها خلال الآجال المحددة، و المستوفية لقواعد الأمانة العلمية و النزاهة الأكاديمية.

### أجال و مواعيد مهمة:

**آخر اجل لإرسال المقالات بشأن الاستكتاب الجماعي:**

30أكتوبر 2025

**تاريخ الرد على المقالات:**

15 نوفمبر 2025

**ترسل البحوث كاملة الى البريد الالكتروني التالي:**

human.rights.traite2025@gmail.com